حين تفرض الثورة نموذجها: مصر مثالاً

رفيف رضا صيداوي
الجامعة اللبنانية
rafifsidawi@gmail.com

الملخص

تعدّدت الأوصاف التي أطلقت على هذه الأحداث التي انطلقت في مصر في كانون الثاني/ يناير 2011، وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان كيف أن مسار هذه الأحداث يسمح بإدراجها في خانة الـ«ثورة»، مستندين بذلك إلى القوانين التي تخضع لها ظاهرة الثورات عموماً، وإلى الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت بالواقع المصري، بالتناظر مع المكوّن الجمعي للثورة المصرية نفسها. على هذا، مضت الدراسة في تبيان أن ما جرى في مصر كان ثورة حقيقية، لا بل أن الثورة هذه قد فرضت نموذجها الخاص. أما سيرورة الأحداث اللاحقة (ومن أبرزها الثورة المضادة، وفوز الإخواني محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية)، والتي دفعت بمصر إلى شفير الحرب الأهلية، فإنها لم تدفع إلى انحراف الثورة عن مسارها؛ إذ إن الثورة نجحت في كسر حلقة أساسيّة من الحلقات المعيقة للسير في الطريق الديمقراطي، ألا وهو تداول السلطة، وذلك بعدما تحوّلت هذه السلطة في مصر إلى «إرث شخصي». هذا كلّه دفعنا إلى الاستنتاج بأن العقبات، الماضية والحاضرة والمستقبلية، فضلاً عن التخوفات المشروعة من أن تعجز هذه الثورة عن السير بمصر إلى الديمقراطية الصحيحة، لا تنفِ عن أحداث مصر طابعها الثوري، وخصوصاً مع الوعي بضرورة التغيير من جهة، وإرادة التغيير من جهة ثانية، والسعي من جهة ثالثة إلى تجسيد قيم مجتمعية جديدة. بحيث إن الفاعلين الاجتماعيّين يعون أهدافهم والأسباب التي أدّت إليها؛ فكان أن وصلوا بثورتهم إلى خطّ اللاعودة عن القيم التي ثاروا من أجلها.

الكلمات المفاتيح: ثورة؛ نموذج؛ تحرّر؛ حرية؛ براديغم؛ مصر

Abstract

When the revolution imposes its pattern: Egypt as an example

Rafif Rida Sidawi

There have been several designations to describe events that broke out in Egypt in January 2011. This study aims at revealing the course of events that allows us to designate it as a «revolution». The designation is based on laws that govern revolutions in general; and on internal and external situation that engulfed Egypt at the time, in parallel with the collective component of the Egyptian revolution itself. The study reveals that what was happening in Egypt was a real revolution which already has imposed its own pattern. As for the progression of events that may have impelled Egypt towards the edge of a civil war, (most important: the counterrevolution and the candidate of the Muslim brotherhood Mohamad Mursi winning the presidential elections), it did not deviate the revolution from its own course. For it succeeded in overcoming one essential obstacle of chain obstacles blocking the march towards a democratic path. That is the alternating power which afterwards turned to be «a personal inheritance». This leads us to conclude that past, present and future obstacles in addition to legitimate fears, that might disable this revolution from guiding Egypt towards true democracy, do not disown the events that took place in Egypt its revolutionary stamp, especially, with the awareness for the need to change on a first level, the will to change on a second level and the effort put to substantiate new social values on a third level. So that social activists understand fully the goals of a revolution and its reasons; thus they have reached the point of no return in order to attain the values they have revolted for.

Keywords: Revolution; paradigm; emancipation; freedom; pattern; Egypt

المقدمة

كثرت التعريفات الخاصة بمفهوم الثورة، عبر تمييزها عن غيرها من المصطلحات أو المفاهيم، مثل التمرّد أو الانتفاضة أو الانقلاب أو الإصلاح..غير أن المعاني التي أُضفيت على هذا المفهوم تداخلت حيناً وتقاطعت أحياناً. فثمّة من اعتبر الثورة تمرّداً على «أصحاب السلطة تقوم به جماعة منافسة، على حين لا تعني الثورة التنافس على حيازة القوة فحسب، وإنما تعني كذلك القضاء على بنيات القوة القائمة واستبدالها بأشكالٍ جديدة من التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي»[1]. فيما الثورات بحسب حنّة أرِنْدت أكثر من تمرّدات ناجحة، من دون وجود ما يبرّر تسمية كل انقلاب على أنه ثورة[2]، معتبرةً «التغيير» هو «الوصف الأجدر بها»، إذ برأيها لا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة[3].

على هذا، بدا «التغيير» القاسم المشترك بين كلّ تلك المعاني، لكن شرط أن يكون عميقاً، وقادراً على استبدال بنيات بأخرى جديدة. فقد لخّص ماركس تجربة ثورة 1848 –1851 الفرنسية في كتابه «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» بالعبارات التالية: «بيد أن الثورة عميقة الجذور. وهي ما تزال في رحلتها خلال المطهر وتقوم بعملها بصورة منهجية. وقد كانت لغاية 2 كانون الأول قد أتمّت نصف عملها التحضيري وهي الآن تتمّ النصف الآخر. إنها أكملت أولاً السلطة البرلمانية حتى تتمكّن من الإطاحة بها. أما الآن وقد بلغت هذه الغاية فهي تكمل السلطة التنفيذية، تردّها إلى أخلص تعبيراتها وتعزلها ثم تنصبها في مواجهتها هي باعتبارها الهدف الوحيد حتى تركّز جميع قواتها التدميرية ضدّها. وعندما تكون قد أنجزت هذا النصف الثاني من عملها التمهيدي ستثب أوروبا من مقعدها وتصيح

(1) شارلوت سميث، **موسوعة علم الإنسان**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص.232.

(2) حنّة أرِنْدت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 46.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 47.

متهلّلة: لقد أحسنت نبشاً أيها الخلد العجوز!»[4].

الحكم الفاصل في معيار الثورة إذاً، هو نجاحها في إحداث تغيير بنيوي، لأن «الحركة التي تبدأ باعتبارها ثورة يمكن أن يتّضح في ما بعد أنها لم تكن سوى تمرّداً، عندما تتناسى الحركة التغييرات التي وعدت بها، ولا يبقى منها في النهاية سوى إحداث تغيير في أعضاء الصفوة الحاكمة»، فيما العكس صحيح أيضاً، أي إن «الحركة التي تبدأ كتمرّد يمكن أن تتحوّل إلى ثورة إذا توفّرت الشروط الملائمة لتحوّل المجتمع بنائياً»[5].

«المتغيّر» الثابت

يبدو إذن، أن التغيير هو «المتغيّر» الثابت من بين متغيّرات أو خصائص أخرى للثورة. فـ «العنف» أو «الجماهيرية» (بمعنى الشعبية) مثلاً، لا يكفيان لوصف ظاهرة الثورة، إلا في ضوء مقدار ما يوظّفان في خدمة التغيير: «لا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلا حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية»[6]، لأن العنف وحده بنظر حنّة أرِنْدت غير كافٍ لوصف ظاهرة الثورة. ولئن آمن لينين، وقبله ماركس وإنجلز، بحتمية الثورة العنيفة، فذلك للغاية نفسها، وهي بحسب معتقداتهم: «الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية[7]».

الشيء نفسه ينطبق على الجماهيرية، فالثورتان البرتغالية والتركية في القرن العشرين من جهة، والثورة الروسية (1905 - 1907) من جهة أخرى، اعتُبرت كلّها ثورات، على الرغم من عدم جماهيرية الثورتين الأوليين، لأن غالبية الشعب، «لم تبرز بصورة ملحوظة، نشيطة ومستقلة، بمطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية»، وذلك على خلاف الثورة البرجوازية الروسية، التي شارك فيها «جمهور الشعب» بأكثريته وبفئاته الاجتماعية «السفلى»، وطبعت مجرى الثورة بطابع مطالبها[8].

(4) كارل ماركس، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، (هامبرغ: 1885)، ص 63.
(5) شارلوت سميث، **موسوعة علم الإنسان**، م. س، ص 232.
(6) حنّة أرِنْدت، **في الثورة**، م. س، ص 47.
(7) لينين، **الدولة والثورة**، ترجمة معهد الماركسية اللينينية، (موسكو: دار التقدم، لا ذكر لتاريخ الطبع)، ص 27.
(8) المرجع السابق نفسه، ص ص 49-48.

أما المتغيّر الثالث بعد «العنف» و«الجماهيرية»، في مقاييس الثورة، فهو القيادة، أي أن يكون لهذه الثورة قائد، أو حزب. فعلاقة القائد الثوري بالحزب البلشفي في نموذج الثورة البلشفية أو الروسية جعلت من لينين- بحسب مفهوم غرامشي للقائد الثوري- «في أساس آلية تطوّر التاريخ ومآله»[9].

لئن كان «التغيير» بحسب التعريفات المختلفة، المنبثقة عن تجارب ثوريّة متعدّدة من حول العالم، هو الأساس في أيّ ثورة، فهل كان هذا «التغيير» هو السمة الغالبة في حالة مصر؟ وماذا عن السمات أو الخصائص الأخرى المميّزة للثورات، كالعنف و«الجماهيرية» و«القيادة»؟

مقاييس الثورة المصرية

شكّلت عوامل عدّة دافعاً لانطلاق الأحداث في مصر في كانون الثاني/ يناير 2011، تداخل فيها الاقتصادي بالاجتماعي والسياسي؛ نذكر من هذه العوامل: استبداد النظام، واشتداد قمع الحريات (حريات التعبير وإبداء الرأي والتظاهر.. إلخ)، انتشار الفساد، غياب العدالة الاجتماعية، ارتفاع معدلات البطالة، وخصوصاً بين الشباب، الغلاء، تدنّي الأجور.... إلخ. فقد تراجع النموّ في مصر في العام 2011 إلى 1٪ بعدما كان حوالى 5 ٪ في العام2010، وبلغ معدل البطالة نحو 9.4 ٪، فيما كان العاملون في القطاع غير النظامي، والذي يشكّل ثلث الناتج المحلّي الإجمالي تقريباً، خاضعين لظروف عمل غير مستقرّة ولا يستفيدون من خطط الحماية الاجتماعية[9]؛ في حين كان معدل بطالة الشباب بعمر 15 – 29 عاماً قد بلغ بحسب إحصاءات عائدة للعام 2008 نحو 21,7٪[10]. وبالتالي لم تكن محركّ أحداث يناير 2011 أو مطالب القائمين بها سياسية صرفاً، تقتصر غايتها على الإصلاح الإداري، والقضاء على السلطات الحاكمة المستبدّة فقط، كما أنها لم تكن اقتصادية غايتها التغيير الجذري في البناء الاقتصادي للدولة، بما يتضمّنه ذلك من إعادة توزيع الثروة والملكيات وتغيير نمط

(9) الأرقام مستقاة من **ملخص مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا 2011 -2012**، (الإسكوا، 2012)، ص ص 7، 14.

(10) ريكاردو رينيه لاريمونت، «الخلفيات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لثورات الربيع العربي»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تحرير يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، (بيروت: منتدى المعارف،2013)، ص 42.

العلاقات والنظم المرتبطة بها، بل كانت الغايات اجتماعية، وتهدف إلى تغيير نوعي في أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والقيمية للمجتمع عبر إسقاط النظام ورموزه. وبالتالي لم تكن حركات الاحتجاج هذه حركات مطلبيّة فقط، وإنما رمت إلى إنهاء دولة الاستبداد(ممثّلةً بالنظام) واستبدالها بدولة الحريات والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ومن دون الدخول في الوقائع اليومية التي تثبت ذلك، فضلاً عن الشعارات التي رفعت، يبقى أن مطلب «الشعب يريد إسقاط النظام»، والمظاهر اللاعنفية[11] التي رافقته من قبل غالبية الجماهير المصرية (استخدام أساليب مبتكرة في الاحتجاجات، تنوّعت بين التعبير اللغوي - أشعار ونكات وما شابه -، والفنّي - من عزف وغناء ورقص جماعي-، مروراً بالجسدي-)، كانا أكبر دليل على الطابع الثوري السلمي لكن العنيد لهذه التحركات، التي استخدمت الحشد الجماهيري المليوني (حوالى 15 مليون شخص[12])، ولم تتوقف أو تتراجع في مرحلة أولى إلا بتنحّي رأس النظام. إذ تبدّت معالم هذه الثورة بكسر جدار الصمت وتخطّي حاجز الخوف الذي زرعه النظام، خصوصاً بعد سنواتٍ من الاحتجاجات والتظاهرات[13]، التي كان يتمّ التصدي لها على الدوام من قبل النظام بعنف شديد (بطش الشرطة وقمعها، اعتقالات، سجون...).

ثمة ظروف موضوعية إذاً، سمحت لهذه الثورة أن ترى النور، على الرغم من كلّ ما قيل عن «عفويتها»، ولعلّ أبرزها الوعي بضرورة التغيير. وفي هذا الصدد تقول أرِنْدت، إن القضية الاجتماعية كان لها الدور الكبير في الثورات كلّها قديمها وحديثها[14]، لكن المسألة الاجتماعية «بدأت تؤدّي دوراً ثورياً في العصر الحديث

(11) حول المظاهر اللاعنفية للثورة، يمكن العودة إلى عماد شاهين،» الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ص 100، حيث يورد الكاتب أن بعض النشطاء كانوا قد تدربوا على تقنيات احتجاج غير عنفية في صربيا.

(12) المرجع السابق نفسه، ص 89.

(13) لمزيد من التفصيل حول المنظمات والهيئات التي نشأت في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما شهده هذا العقد من احتجاجات على النظام وممارساته وعلى الأوضاع الاجتماعية، راجع: عبد الغفار شكر، «25 يناير من الاحتجاج السياسي إلى الثورة الشعبية»، **مجلة الطريق**، العدد 1، (صيف 2011)، بيروت، ص ص 124-114.

عماد شاهين،» الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير»، م س، ص ص 116-87.

(14) حنة أرندت، مرجع سابق، ص 28.

وليس قبله، وذلك حينما بدأ الناس يشكّكون بأن الفقر هو شيء كامن في الظرف الإنساني»، وبأن التمييز بين القلة التي نجحت لأسباب مختلفة بالتحرر من الفقر وبين الغالبية العاملة والفقيرة هو تمييز «محتّم» و«أزلي»[15].

لكن ثمّة من اعتبر ما حدث في دول الربيع العربي، ومن ضمنها مصر، «ثورات سياسية وليس ثورات اجتماعية[16]»، وأنها، وإن كانت «حركات مقاومة اجتماعية مشروعة (...) [إلا أنها] أقلّ مضموناً من الثورة الاجتماعية»[17]. فما جرى في مصر تحديداً بحسب ريكاردو رينيه لاريمونت، ويوسف الصواني، ليس بثورة، أولاً لأنها «لم تُحدِث تحوّلاً في علاقات القوى بالمجتمع»، وثانياً «لأنها تفتقر إلى القيادة السياسية المنظمة والمجهّزة بأيديولوجيا أو مجموعة من الأهداف البرامجية التي تهدف إلى إحداث تحوّل أساسي في علاقات القوة في المجتمع»، وقد اعتبرت مصر بذلك «نموذجاً هجيناً، اختلطت فيه الثورة الاجتماعية بالانقلاب» بحجة أن الجيش المصري انضمّ إلى المحتجين واستمر في تحديد السياسات الحكومية[18]. وبالمقارنة دوماً بالثورتين الفرنسية والروسية اللتين اضطّلع بهما فلاسفة ومفكرون كبار، باتت الاحتجاجات لدى البعض في مصر مجرد تمرّد: «.. الثورات العظيمة يوقِدها عظماء وتضيئها عقولٌ كالشهب وتتكئ على قاماتٍ كبيرة ترسم بالنور زمناً قادماً بالقرون.. وغياب هؤلاء يسبّب تحوّل أيّ ثورة إلى مجرد تمرّد أهوج وانفعال بلا نتيجة سوى الدمار الذاتي..»[19].

تحيل غالبية هذه الآراء وغيرها إلى تبنّي المفاهيم الكلاسيكية للثورة وإسقاطها على الواقع العربي، من دون عناء التدقيق في اختلاف السياق التاريخي والاقتصادي الاجتماعي لمصر والمنطقة العربية في الزمن الراهن. فقد حقّقت الثورة البلشفية سيطرتها الكاملة على النظام السياسي والاجتماعي بعد تحويل

(15) المرجع السابق نفسه، ص 29.

(16) ريكاردو رينيه لاريمونت، ويوسف الصواني، «الثورة والانتفاضة والإصلاح»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، م. س، ص 10.

(17) المرجع السابق نفسه، ص 11.

(18) ريكاردو رينيه لاريمونت، ويوسف الصواني، «الثورة والانتفاضة والإصلاح»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، م. س، ص ص 12-11.

(19) غسان بن جدو، «الربيع العربي فارس مقطوع الرأس»، (السبت 18 شباط/ فبراير 2012)، صحيفة **بيلا الإخبارية**، متاح على: http://www.bellanews.net/index.php/

بنيوي لعلاقات الإنتاج القائمة في روسيا، وأفضت الثورة الفرنسية إلى تغيير عميق في البنية الاجتماعية، نتيجة انتقال السلطة من الملكيين الدستوريين إلى الجيروندييـن ثم إلى البرجوازية الثورية (اليعاقبة). فكانت البروليتاريا هي حاملة الثورة ورافعتها في الحالة الروسية، والبرجوازية الصاعدة في الحالة الفرنسية. ولمّا لم تفضِ الثورات العربية، وبخاصة ثورة مصر، إلى استبدال سلطة طبقة بسلطة طبقة أخرى نقيض، تمّ الحكم على ثورة مصر، ليس بأنها ليست ثورة فحسب، بل بأنها ثورة فاشلة. وغاب عن كثر أن الثورة الفرنسية لم تفضِ إلى القضاء على الرأسمالية، وذلك على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته الجماهير الشعبية والطبقة العاملة فيها، فضلاً عن التخبّط الذي شهده مسارها الطويل. فبحسب بيير هاسنير أن ما «كان يبدو نصرًا وتصالحًا في العام 1790، أعقبه عهد من سلطان الرعب في سنة 1793»[20]، أما عن وجه الشبه بين الثورتين، الفرنسية والمصرية، وبحسب بيير هاسنير أيضاً: «تبدو ثورة 1848 في فرنسا أشبه ما تكون بما قد يحدث في مصر. ففي فبراير/ شباط 1848، وحَّد المفكرون: ليبراليون واشتراكيون، إضافة إلى العمال والطبقة الوسطى حديثة التكوين، صفّهم ضد المَلَكية. وفي يونيو/ حزيران، قمعت البورجوازية والجيش الثوارَ والعمالَ بعنف، ثم بعدها بفترة قصيرة، حلّت محل الجمهورية إمبراطورية نابليون الثالث قبل أن تنسحب مرة أخرى تاركة زمام الأمور للنظام الجمهوري[21]».

صحيح أن الثورة المصرية لم تتمتّع بقيادة أو بقائد، وصحيح أنها افتقرت إلى برنامج متكامل، وأنها اقتصرت على لائحة من المطالب، التي لا يمكن لها أن تبني أنموذجاً بعينه، غير أنها لم تكتفِ بإنهاء الحكم المستبدّ، بل سعت إلى تجسيد قيم مجتمعية جديدة، باتت أساسية لبناء دولة الحق والقانون؛ وهو بناء لا يستوي من دون التحرّر أولاً. التحرّر بوصفه الطريق إلى الحرية الفعلية. إذ إن التحرّر والحرية – بحسب أرِنْدت – «ليسا مثل بعضهما»، لأن «التحرّر قد يكون هو شرط الحرية ولكنه

(20) بيير هاسنير، «الثورات العربية: خيبات راهنة، آمال طويلة الأمد، وإنجازات دائمة»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (11/ 9/ 2011)، متاح على:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/2011913103620385948.htm

(21) المرجع السابق نفسه.

لا يقود إليها آلياً»[22]. والحقيقة أن ضرورة التحرّر في مصر لم تأتِ ابنة اللحظة، وإنما بعد نضج الظروف الموضوعية. بحيث تقاطع النموّ الاقتصادي السريع في مصر، والذي لم تستفد منه إلا الطغمة المالية الحاكمة والمتنفّذة، مع بطالة الشباب[23] وتراجع فرص العمل المتاحة أمامهم من جهة، واشتداد الحصار السياسي وقمع الحريات من جهة ثانية، ناهيك بالأثر الكبير لوسائل الاتصال الحديثة، وخصوصاً وسائط الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر. وهذا ما يتوافق في جزء كبير منه مع فرضية عدد من خبراء الاقتصاد السياسي في «أن الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يلبث أن يتزعزع عندما يتزامن التغيّر السريع في التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة مع التكتل الديمغرافي للشباب»[24]. وبالتالي، مثّلت العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً، وخصوصاً أن اقتصاد مصر تحسّن بعد فترة ركود بفعل السياسة النيوليبرالية المعتمدة منذ مطلع تسعينيات القرن الفائت، فنما الناتج المحلّي الإجمالي بين الأعوام 2007 و2011 بمعدل 6 ٪ سنوياً، غير أن أقلية المقربين من الدولة هي التي استفادت من هذا النموّ، وليس عموم المصريين[25]. فبات النظام الحاكم، وليس في تجلّياته الاقتصادية فحسب، بل في تجلّياته الاجتماعية والثقافية أيضاً، أشبه بكيانات العوالم القديمة، مثل «المجالس والبرلمانات والجماعات والطبقات السياسية ذات السلطة، [القائمة] على أساس الامتياز والولادة والحرفة»، [والتي] كانت تمثّل مصالح خاصة معيّنة، لكن [..مع تركها] الشأن العام إلى الملك»[26].

لقد اجتمعت هذه العوامل الموضوعية كلّها في الداخل المصري إذن، في لحظة تاريخية، شهد العالم فيها، ولاسيّما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، جملة تغييرات، من أبرزها:

(22) حنة أرندت، **في الثورة**، م. س، ص 39.

(23) يشكّل الشباب في الفئة العمرية 10–24 سنة حوالى ثلث سكان مصر بحسب معطيات صندوق الأمم المتحدة للسكان. متاح على:
http://egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/89178fd5-0e9c-4f25-9c81-20534105175c/Youth.aspx

(24) ريكاردو رينيه لاريمونت، «الخلفيات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لثورات الربيع العربي»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، م. س، ص 29.

(25) عماد شاهين، م. س، ص 92.

(26) حنة أرندت، م. س، ص 262.

أولاً: تجاوز الرأسمالية المتوحشة حدود الدول، عبر احتكارات عالمية عملاقة وشركات عابرة للقارات، تقاطعت مصالحها مع مصالح الطبقة الحاكمة والمقربين منها، وانطلاق حركة مناهضة العولمة في سياتل(واشنطن)، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر1999، ضدّ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، استنكاراً للأضرار التي ألحقتها العولمة ورموزها (مثل الشركات المتعدّدة الجنسية، والمؤسّسات الاقتصادية الضخمة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي...) بالفئات الفقيرة وميادين العمل والصحة والبيئة وغيرها؛ ناهيك بانكشاف أطماع ومصالح الجبروت الأميركي وازدواجية خطابه المضلّل للشعوب[27].

ثانياً: النموّ والنشاط المطّردان لتنظيمات المجتمع المدني في العالم، بما في ذلك العالم العربي، وذلك منذ مطلع تسعينيات القرن الفائت، والدور الفاعل لهذه المنظمات والهيئات في حركات الاحتجاج السابقة التي شهدتها مصر في مطلع العقد الحالي، بحيث أحصى الباحث المصري شحاتة صيام في كتابه ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان نحو 829 حركة احتجاج بين عامي 2003 و2008[28].

ثالثاً: الثورات الشعبية والانقلابات التي عرفتها تسعينيات القرن الفائت ضدّ نهب الثروات الوطنية، والفساد المتفشي في المؤسسات الحكومية وبين المسؤولين الحكوميّين، والدفاع عن مصالح الفقراء.كما حصل في فنزويلا في العام 1992 وفي إندونيسيا في العام 1998 حين كان للحركات الطلابية الدور المهمّ في الإطاحة بالدكتاتور سوهارتو(1967 – 1998)، ومن دون قيادة[29].

لئن أسهمت هذه الظروف الموضوعية أساساً في اشتداد الاحتجاجات في

(27) فقد رأى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد ستيفن وولت - على سبيل المثال لا الحصر - في مقال له حمل عنوان «علم الاجتماع وأحداث ليبيا»، أن العمليات العسكرية من النوع الذي يجري في ليبيا ليس أمامها سوى 3٪ من حظ النجاح في إقامة ديمقراطية، و97٪ في إحداث حرب أهلية. راجع:
Stephen Walt, «Social science and the Libyan adventure», *Foreign Policy*, (24/03 /2011) http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/03/24/social_science_and_the_libyan_adventure

(28) نقلًا عن أشرف عبد العزيز، عبد القادر. «المحتجون:كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟». **مجلة السياسة الدولية**. (12أكتوبر2013)، متاحة على: http://www.siyassa.org.eg

(29) لمزيد من التفاصيل حول تشابه الوضع بين إندونيسيا ومصر راجع: تامر موافي، **كش عسكر: إندونيسيا بعد سوهارتو**، (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2012).

مصر[30]، فإن تحوّل احتجاجات الشعب المصري هذه، بأطيافه وتوجهاته السياسية كافة، وبمختلف شرائحه الاجتماعية، إلى ثورة «عدالة» و«كرامة» و«حرية»، يعني أمرين: أولهما أن الاحتجاجات تحوّلت إلى ثورة بفعل تعنّت النظام وعدم تلبيته أي مطلب من المطالب المحقّة للشعب، لا بل لجوئه إلى العنف في صدّ التحركات، وبما يؤكّد نظرية «بنية الفرص السياسية» La structure des opportunités politiques التي ترى أن البنى السياسية بقدر ما يمكن أن تسهم في تطوير التعبئة الاحتجاجية، يمكنها الحدّ من انطلاقها؛ ثانياً أن الشعب الذي كان قد رفع في احتجاجات سابقة شعار «لا للتمديد لا للتوريث»، بات واعياً بالعلاقة المشروطة بين تحرّره وحريته من جهة، وبين إسقاط نظام جمهوري من جهة ثانية، يستعيد أنساق حكم بائدة قائمة على الامتياز والولادة والتوريث، مستخدماً القمع وسيلة لإذلال شعبه. بحيث ارتسم إيقاع الثورة لاحقاً وديناميتها المحرّكة على هذا الوعي من جهة، وعلى بطش النظام من جهة أخرى. فتيار الثورة – بحسب أحد أبرز رجالات الثورة الفرنسية المدعو روبسبيير، وكما أوردت أرِنْدت - كان «يتصاعد باستمرار بفعل جرائم الاستبداد من جهة، وبفعل تقدّم الحرية من جهة أخرى، واللذين كان يحثّ أحدهما الآخر بشكل محت~م، بحيث إن حركة وحركة مضادة لها لم توازن ولم توقف إحداهما الأخرى عند حدّ»[31].

تحوّلات مصر لا تحوّلات الثورة

تتضمّن التمظهرات الخاصة بالظواهر الاجتماعية - بحسب دوركهايم - «ما هو اجتماعي، لكونها تنتج، جزئياً، أنموذجاً جماعياً؛ غير أن كلّ ظاهرة من هذه الظواهر تخضع، وبجزء كبير منها، للتكوين العضوي - النفسي للفرد، وللظروف الخاصة التي يوجد فيها»[32]. فالثورة كواقعة اجتماعية هي «كل ما هو عام على

(30) هذا من دون إغفال الإشارة إلى ما جاء به برتران بادي في كتابه الدولتان، تر. نخلة فريفر، ط1، بيروت،1996، المركز الثقافي العربي، ص6، في أن «لا وجود لجماعة اجتماعية - ثقافية كانت أم قومية - منغلقة كلّياً على الآخرين، [لأن] التفاعلات المستمرة تنتظم وفق بنيات التبادلات والسلطة التي تحكم النسق الدولي»، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة خاصة في حال أردنا تبيان دور بنيات التبادلات والسلطة هذه في إنضاج الظروف الموضوعية للثورة المصرية.

(31) حنة أرندت، م. س، ص 66.

(32) Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique**, (Paris: Quadrige/PUF, 1999), p. 10.

امتداد المجتمع مع احتفاظه بوجود خاص مستقل عن مظاهره الفرديّة»[33]. وهذا ما حاولنا تبيانه، من خلال استقراء الوضع المصري وتوصيفنا ما جرى على أنه ثورة، حتى ولو أن فصولها لم تكتمل بعد. ولأن دراسة ظاهرة اجتماعية كظاهرة الثورة المصرية لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن الأفراد وسلوكياتهم والأفعال الاجتماعية عموماً، بالمعنى الفيبري، كان لا بدّ من تلمّس الجهود التي بذلها المواطنون المصريون بهدف تغيير الأوضاع السائدة. أي، وبحسب المنظور السوسيولوجي الفيبري، «فهم الفعل الاجتماعي من خلال تأويله، وبالتالي محاولة شرح سيرورته وتأثيراته شرحاً سببياً»[34]؛ في حين أن «الفعل» هذا، موضوع التأويل، هو ذاك السلوك الإنساني المرتبط بالمعنى الذي يمنحه إياه الفاعل أو الفاعلون[35]؛ وهذا يقود إلى تلمّس حرص الثورة على المطابقة مع نموذجها المثالي/ السلمي، على الرغم من كلّ الأحداث التي استجدّت لاحقاً، بدءاً من استلام الإخوان المسلمين السلطة، وصولاً إلى الانقلاب على الرئيس الإخواني، وما رافق ذلك من سفك دماء، خصوصاً مع تدخل المؤسّسة العسكرية، ممثلة بالجيش، إلى جانب الثوار. فالثورة المصرية بدايةً، وبطابعها السلمي، شكّلت دليلاً على أن «الواقعة الثورية لا تعبّر عن نفسها بوصفها ظاهرة استثثار بالسلطة فقط، بل على أنها مسألة سلوك ومسألة أخلاق أيضاً»[36]. فمن بين غايات الثورة- وكما سبق وبيّنا- التغيير القيمي، الذي تجلّى أحد أبعاده الأساسية باسترداد «كرامة» الأفراد المهدورة، تلك القيمة التي كان الافتقار إليها قد أصبح عاماً. وفي المقابل، فإن قياس الفعل الاجتماعي المصري وفق لوحة «النماذج المثالية الفيبرية» (Type Idéal)[37]، وبوصفها أداة بحث سوسيولوجي في فهم سيرورة الفاعلين الاجتماعيّين، يضعنا أمام نموذجيْ أو نمطيْ الفعل العقلانيّين المرتبط أحدهما بقيمة مطلقة (كرامة، حرية، عدالة..) والآخر بهدف ما (أي إسقاط النظام الذي يحول دون تحقيق هذه القيم)، ويكون خلاله الفاعل الاجتماعي واعياً

(33) Ibid, p. 14.

(34) Max Weber, **Économie et société**/1, (Paris: Agora-Pocket, 1995), p. 28.

(35) Ibid., p. 28.

(36) Antonio Gramsci, **Écrits politiques I1914-1920**, (Gallimard: France, 1981), p. 118.

(37) تتألف لوحة «النماذج المثالية الفيبرية» من 4 أنماط للفعل الاجتماعي: الفعل التقليدي الذي تمليه التقاليد والعادات الموروثة، الفعل العاطفي الذي تمليه حالة من المزاجية أو حب القيام بهذا الفعل، الفعل العقلاني المرتبط بقيمة معيّنة، الفعل العقلاني المرتبط بهدف.

بهدفه وبالأسباب التي أدّت إليه.

غير أن ثمة عوائق كثيرة دفعت بمصر إلى شفير الحرب الأهلية، إنما من دون أن تدفع إلى انحراف الثورة عن مسارها. لعلّ أبرزها الثورة المضادة، وفوز الإخواني محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية. فالثورة المضادة، وبما هي، «محاولة ممّن تضرّرت مصالحهم بفعل الثورة، للالتفاف عليها وإحباطها أو منع تقدّمها واكتمال تحقيق أهدافها»[38]، والتي قام بها أركان النظام القديم، راهنت على 4 عوامل هي[39]: إحداث فوضى وإفشال مهمّة الجيش في السيطرة على الوضع، إحداث فتنة طائفية، التشكيك في نوايا الجيش تجاه الثورة، إحداث تأزم اقتصادي، إلا أن نبض الثورة حال دون نجاحها.

ومع فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، انقسم الثوار في ما بعد إلى مؤيدين لمرسي ومعارضين له، وذلك بما يعكس وجهاً من وجوه الصراع العربي الداخلي الذي لخّصه جورج قرم بـ «ضياع العرب لهويتهم الأساسية بين أنصار أولوية المكوِّن الديني فيها التي يمكن أن تأخذ أشكالاً إقصائية ومطلقة وأحادية الجانب من جهة، والمكوِّن المدني والوطني والقومي العربي والليبرالي للهوية، من جهة أخرى»[40]؛ وهو انقسام هوياتي له ارتباطاته أو ارتداداته الإقليمية والدولية، ويؤدي - بحسب قرم - مع نظام القيَم الذي يتفرّع عنه «إلى تناقض عميق في تحديد مَن هو الصديق ومَن هو العدو للمجموعة العربية ككلّ، بين من يدّعي أنَّ المحور الإيراني - السوري ـ الروسي والصيني هو العدو، ومَن يدَّعي أنَّ الهيْمنة الأميركية الصهيونية الأوروبية هي العدو الرئيس»[41]. غير أن الصراعات الدموية التي سبقت ولحقت سقوط مرسي، لم تعكس الصراع بين التيار الديني والتيار العلماني فقط، بل عكست روح الثورة التي أبت الاستسلام مرّة أخرى لكلّ مظهر من مظاهر السلطة التوتاليتارية. إذ حاول الرئيس الإخواني منذ استلامه المنصب الرئاسي فرض

(38) رابحة سيف علام، «الثورة المضادة في مصر»، في: **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 388.

(39) المرجع السابق نفسه، ص ص 392-390.

(40) جورج قرم، «الحلقة الضائعة في الثورات العربية (1)»، جريدة **السفير**، (2013/ 8/ 5).

(41) المرجع السابق نفسه.

إرادته على المجلس العسكري، وتابع التضييق على العمل النقابي وقمع التحركات العماليـة[42]، فضلًا عن محاولات الحدّ من الحريات وإنكار الحقوق والتضييق على المجتمعـات المدنيـة، إلى جانب عدم تبلور مشـروع اقتصادي تنمـوي حقيقي. فلم يعـد اللعـب على وتـر الهوية قادراً على اسـتقطاب ولاء الشـعب بغالبيته السـاحقة، «ولم تعد مسـألة الهوية كافية للإجابة عن تسـاؤلات العدالة الاجتماعية، التي كانت الشـعار المؤسّس للانتفاضة الشعبية المصرية 2011. ويقود تقليب النظر في المشهد المصري إلى أن أطروحات الإخوان المسـلمين لا تتصادم بأيّ شـكل من الأشـكال مـع الخطوط الأساسـية لسياسـات مبـارك الاقتصاديـة، إذ إن عمودها الأسـاس هو تغييب العدالة الاجتماعية وتشريع الأبواب أمام السياسات النيو - ليبرالية والاندماج الطوعي في رأس المال العالمي»[43].

وفي إسقاط مرسي، تابعت الثورة المصرية فصولها للمرّة الثانية، وبما يشير إلى أنـه مع العولمة - وبحسـب برتران بادي - وتقدّم تقنيـات الاتصال وتنوّع الولاءات والهويات، باتت التوتاليتارية مشـروعاً صعب التحقيـق، وأننا دخلنا اليوم في العصر مـا بعـد اللينيني، حيث الحراكات تبدو فعّالة عندما تفتقـر إلى قائد أو أيديولوجيا أو برنامج أو تنظيم يتولّى تحريكها[44].

نخلـص ممّـا تقدّم إلى أن إسـقاط مرسـي لم يتمّ لأنـه إخواني، بـل لأنه قبِل، وبوصفـه أحد التيارات الإسـلامية البراغماتيـة، وبخلاف التيار السـلفي الرافض من حيث المبدأ الاشـتغال بالسياسـة[45]، قبـل بالديمقراطية شـكلًا (انتخابـات، صناديق اقتراع...)، ليس للاسـتئثار بالسلطة فقط، بل للاستبداد السياسي والقانوني والديني،

(42) راجع دينا جميل، مصر على «القائمة السوداء» لـ«منظمة العمل الدولية»، **جريدة السفير**، (2013/ 6/ 13).

(43) مصطفى اللباد، «الإخوان المسلمون بين «الريع العربي» و«الربيع العربي»!!؟»، **جريدة السفير**، (2012/ 11/ 3).

(44) راجع:

Bertrand Badie ,«La revanche des sociétés arabes», **Le Monde**, 24.02.2011.

(45) القول برفض التيار السلفي الاشتغال بالسياسة من حيث المبدأ، عائد إلى أن التيار السلفي في مصر اشتهر وكما هو معروف بتركيزه تقليدياً على الجانب الدعوي والتربوي والخيري وبالابتعاد عن العمل السياسـي المباشـر، وإن كانـت السـلفية عبارة عـن توجهات وتيارات متعـدّدة ومتنوّعة ومتباينة، ومتضاربة في اتجاهاتها السياسـية في كثير من الأحيان. غير أن تجربة السـلفيين في مصر تشـير إلى رفضهم الديمقراطية قبل الانتخابات المصرية ثم قبولهم بها جزئياً ورفضهم ترشّـح المرأة للنيابة ثم قبولهم بذلك... إلخ (راجع محمد أبو رمان، السـلفيون والربيع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 47، 97، 214.

بغيـة تجذيـر منظومـة العلاقـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والتربويـة كافة. فالملاحظ بالنسـبة إلى حالة مصر تحديداً، أنه منـذ الحركة الإصلاحية التحديثية لم تنفصل المسألة القومية عن العقيدة الدينية. وقد بيّن برتران بادي في كتابه «الدولتان» كيف أن الواقع الوطني في مصر أصبح القاسـم المشـترك لمجموعة الفاعلين، مهما كانت تطلعاتهم، سـواء لدى تلامذة محمد عبده المجدّدين، أم سعد زغلول وحزب الوفـد، أم عبـد الناصـر وأنصاره في مرحلـة لاحقـة[46]، وذلك على الرغـم من بقاء الإسـلام قاعدة أساسـية لبناء نموذج جديد للحداثة. وبالتالي، وبقدر ما كان الشعور الوطني العلماني- إذا ما جاز التعبير- قوياً، ظلت الحداثة المؤسّسـة على الإسـلام، أو على دولة الإسـلام (حسـن البنّا ومن بعده سـيد قطب)، قائمـة نظرياً لدى بعض التيـارات الإسـلامية، وخصوصـاً لـدى الإخـوان المسـلمين. وهذا يعنـي ضمناً، أن مجتمعاً متديّناً كالمجتمع المصري، يشـكّل الإسلام معلماً أساسياً من هويته، لم يثر على حكم جماعة الإخوان المسـلمين بسـبب إسلاميّتها، بل بسـبب ممارساتها التي لم تكن أكثر تقدماً أو ديمقراطيةً من نظام الحكم السابق. ولعلّ في الأمر دلالة على مصداقية الثورة التي يبدو أنها لن تتنازل عن سعيها إلى الافتراق، وبشكل نهائي، عن دولة الاستبداد.

الثورة والمستقبل

أخيـراً، يكثر الكلام على مسـتقبل مصـر، وهو في غالبيّته نابـع عن تخوّف من هذا المسـتقبل غير واضح المعالم على المسـتويات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاجتماعيـة والثقافيـة كافـة. مردّ ذلـك أولاً، أن السياسـات النيوليبراليـة في غالبية الدول العربية، وفي مصر تحديداً، ترتبط بنظام «الريْع والفسـاد والإفسـاد»، و«بتركّز الثـروات فـي أيـادٍ قليلة وتوسـيع رقعة البطالـة»[47]؛ أمـا التخوّف الآخـر، فعائد إلى الدور الإشـكالي للجيش. إذ ثمّة من اعتبره، على سـبيل المثال لا الحصر، «حارس الثـورة»[48]، وجيشـاً وطنيـاً «يتّسـم بالمهنيـة وتتجذّر فيـه الوطنية التـي تضمن الولاء

(46) برتران بادي، الدولتان، م. س، ص 80.

(47) جورج قرم، «الحلقة الضائعة في الثورات العربية (1)»، م س.

(48) رابحة سيف علام، «الثورة المضادة في مصر»، في: **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ص ص 512-513.

للدولـة: نظامـاً وشـعباً»[49]، وأنه - وبحسـب باكينام الشـرقاوي أيضاً - كان حارسـاً للثـورة وحاميـاً للأمـن والاسـتقرار الداخلـي ولَعِـب دور المفـاوض الاجتماعـي والوسـيط السياسـي، بخلاف دور الجيـش المعتاد كقوة فرض الأمـر الواقع بحماية النظـام الحاكم أو القيام بانقلاب قد يتحوّل إلى ثـورة[50]. وثمّة في المقابل من يرى فيه سبباً لأن أصبحت ثورة مصر «هجيناً للثورة والانقلاب»، لأنه - أي الجيش- قرّر الانضمام إلى «المتمرّدين والمحتجّين»، وتمكّن بذلك من مواصلة تحديد السياسات الحكوميـة[51]، وأضحـى مع الإخوان المسـلمين «أهم فاعلَيْن سياسـيّين في السـاحة المصريـة»[52]، وصـولًا إلى تلـك الآراء التي تخوّفت من وقوع مصر بين اسـتبدادين ديني أو عسكري[53].. إلخ.

ومـردّ هـذه التخوّفـات أيضـاً، الانقسـام الحادّ بيـن القـوى الليبراليـة والقومية والعلمانيـة مـن جهـة، والتيارات الإسـلامية مـن جهة ثانيـة. فبعيد اسـتلام الإخوان السلطة، بيّنت الوقائع تورّط السلفيّين في السياسة حتى العظم، ولاسيّما أن القواسم المشتركة التي جمعت بينهم في العقيدة والفقه، لم تحل دون تميّز هذا التيار باتساع خارطته وتنوّعها[54] (والتي جعلت من الصعوبة بمكان توصيف موقفهم من الثورة)، ومـا اسـتتبع ذلـك من تـورّطٍ في السياسـة حتى لـدى بعـض الفصائـل أو التيارات السـلفية التي تؤمن بمبدأ «طاعة ولي الأمر» (قبول حكم المتغلّب)، المخالف لمبدأ

(49) باكينـام الشـرقاوي، «المجلـس الأعلى للقوات المسـلحة حاكماً سياسـياً»، الفصـل 15، في: **الثـورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ص 506.

(50) المرجع السـابق نفسـه، ص ص 514-512 . الجدير بالذكر إن الشـرقاوي في تصنيفها النماذج الرئيسة للعلاقة المدنيـة - العسـكرية في العالم، وضعت 5 نماذج (الأوروبي، السـوفياتي السـابق، الأميركـي اللاتيني، العربي بملامح لها خصوصيتها)، واضعةً النموذج المصري كنموذج سـادس مسـتقلّ عقب 25 يناير/ كانون الثاني من حيث نمطه ومساره وشبكة علاقاته بالفواعل السياسية (ص ص 516-497).

(51) ريـكاردو رينيه لاريمونت، ويوسـف الصواني، «الثـورة والانتفاضة والإصلاح»، في: **الربيـع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، م. س، ص 12.

(52) ريكاردو رينيه لاريمونت، ويوسـف الصواني وآخرون، «ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي»، في: **الربيع العربي**...، المرجع السابق نفسه، ص ص 236-227.

(53) فريدة النقاش، «بين استبداد العسكر والاستبداد الديني»، في: مجلة **الطريق**، العدد 4، السنة 72، (شتاء 2013).

(54) لمزيـد من التفصيل حول السـلفيين بعامة وحـول علاقتهم بالثورة المصرية، راجع محمد أبو رمان، **السـلفيون والربيع العربي**.

«المفاصلة» (تكفير الحكام والخروج عليهم)[55]؛ الأمر الذي جعل القوى النقيض، ومن بينها ائتلاف شباب الثورة، تصف «حملة الدفاع عن هوية مصر الإسلامية» من أجل الإبقاء على المادة الثانية من الدستور (التي تشير إلى هوية مصر الإسلامية وإلى أن الشريعة مصدر التشريع) بمثابة الانقلاب على «الدولة المدنية»[56].

ويتكرّس التخوّف من مستقبل مصر بالتوازي مع التشكيك بإمكانية تحقّق ديمقراطية حقيقية على الرغم من قيام الثورة، ولاسيّما أن الديمقراطية تشمل المستويات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة، وأنها لا تقتصر على إطارها الشكلي فقط، والسياسي بالتحديد، والمتمثّل ببعض الآليات الشكلية، مثل الانتخابات وصناديق الاقتراع. فيما الشواهد على نجاح قوى غير ديمقراطية من خلال الانتخابات كثيرة في العالم العربي. إذ إن الديمقراطية لا تكون «من دون ديمقراطيّين، ولا ديمقراطيّين من دون تربية ديمقراطية وعلاقات ديمقراطية، وهذه لا تكون من دون ثورة ثقافية وإصلاح ديني، وتجديد في علاقات الاجتماع، وتفكيكٍ للبنى والذهنيات الموروثة والمغلقة»[57]. فالديمقراطية، وبحسب آلان تورين هي «ثقافة، لا مجرّد مجموعة من الضمانات المؤسّساتية» كما أنها، وبحسب تورين أيضاً، تتحدّد بتكاملٍ بين منظورين: الأول ينظر إلى الديمقراطية على أنها أولوية الشؤون المجتمعية على القرارات السياسية، والثاني يرى أن الهوية المجتمعية تتكوّن ديمقراطياً عبر العمل السياسي. إذ إنها - أي الديمقراطية - «تأخذ على عاتقها في آن معاً، طلبات المجتمع ومقتضيات الدولة والتزاماتها[58]».

غير أن السؤال المطروح هو حول ما إذا كانت هذه التخوّفات والهواجس

(55) لمزيد من التفصيل حول نشأة السلفيّين واتجاهاتهم ودورهم في الربيع العربي وفي مصر بالتحديد، راجع محمد أبو رمان، مرجع سابق.

(56) لمزيد من التفصيل عن المواقف المناهضة للإسلاميين في مصر، راجع الفصل الثامن من كتاب **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، وهو بعنوان «الإسلاميون والثورة»، لأميمة عبد اللطيف، ص 240.

(57) عبد الإله بلقزيز، «في أزمة الشرعية الديمقراطية»، في: مجلة **الطريق**، العدد 4، السنة 72، (شتاء 2013)، ص 125.

(58) ألان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة حسن قبيسي، (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص ص 168، 100.

والتساؤلات كلّها - وهي مشروعة بمجملها - تنفي عن حراك مصر توصيف الثورة. وقد حاولت هذه الدراسة تبيان موضوعية هذا التوصيف، انطلاقاً من نجاح الثورة في كسر حلقة أساسيّة من الحلقات المعيقة للسير في الطريق الديمقراطي، أي نحو المستقبل، بعدما كادت السلطة تصبح «إرثاً شخصياً»[59]. ولا تتأتّى أهمية هذا التوصيف من فرض الثورة لمسألة تداول السلطة- والذي يبدو أنه لن يكون إنجازها الوحيد- بل من تمظهراتها (ثورة من دون قيادة، انخراط الشعب بكل أطيافه وتوجهاته السياسية، سعي حاسم ولا عودة عنه إلى الافتراق عن دولة الاستبداد، لا بل إلى مناهضة إمكانية قيامها مستقبلاً... إلخ)، والتي جعلت مصر تبني أنموذجها الثوري الخاص، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من ابتكار. أما عن إمكانية أن تبتكر مصر نمطها الخاص في الديمقراطية، فيشكّل مبحثاً آخر، يبقى مرهوناً بمآلات الثورة وارتداداتها المستقبلية.

(59) يقول غسان سلامة ما معناه إن الأنظمة العربية شهدت في السنوات العشرين الأخيرة تطوراً على صعيد الحريات بسبب اضطرارها لقبول مفاعيل ونتائج ثورة الاتصالات، والتي فرضتها الحاجة إلى السياحة والاستثمارات الخارجية، غير أن هذه الأنظمة نفسها - شهدت تراجعاً على صعيد تداول السلطة، بحيث صرنا نشهد نوعاً من تحويل السلطة إلى إرث شخصي، كما أن الانفتاح على السوق العالمي جعل كلاً من بن علي في تونس ومبارك في مصر، وجماعتهما، يستشرسان؛ فلم يكتفيا برفض تداول السلطة، بل اعتبرا الدولة وكأنها خاصتهم، وكأنها جزء من إرثهم الخاص الذي يريدان نقله إلى أبنائهم. وقد وصف سلامة ذلك بشكل من أشكال تحويل الجمهورية إلى حكم ملكي. راجع:

Ghassan Salamé, «Où vont les révolutions arabes?», **Le Nouvel Observateur,** N° 2430, (2 Juin 2011).

قائمة المراجع

أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

أرِنْدت، حنّة. **في الثورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب. ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

بادي، برتران. **الدولتان**. تر. نخلة فريفر. ط1. بيروت: المركز الثقافي العربي،1996.

تورين، آلان. **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**. ترجمة حسن قبيسي، ط1. بيروت: دار الساقي، 1995.

سيف علام، رابحة، «الثورة المضادة في مصر»، في: **الثورة المصرية الدوافع الاتجاهات والتحديات**. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

شارلوت سميث، **موسوعة علم الإنسان**. ترجمة محمد الجوهري وآخرين، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.

شاهين، عماد. «الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تحرير يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، ط1، بيروت: منتدى المعارف،2009.

الشرقاوي، باكينام، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكماً سياسياً»، في: **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**.ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. متاح على:

http://egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/89178fd5-0e9c-4f25-9c81-20534105175c/Youth.aspx

لاريمونت، ريكاردو رينيه، والصواني، يوسف، «الثورة والانتفاضة والإصلاح»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تحرير يوسف الصواني وريكاردو رينيه

لاريمونت، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

لاريمونت، ريكاردو رينيه، والصواني، يوسف، وآخرون، «ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تحرير يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

لاريمونت، ريكاردو رينيه، «الخلفيات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لثورات الربيع العربي»، في: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، تحرير يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

لينين. **الدولة والثورة**، ترجمة معهد الماركسية اللينينية. ط2. موسكو: دار التقدم، لا ذكر لتاريخ الطبع.

ماركس، كارل. **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**. ط3. هامبرغ: لا ذكر لدار النشر، 1885.

مجموعة باحثين. **ملخص مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا 2011-2012**. ط1. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا، 2012).

Durkheim, Emile. *Les règles de la méthode sociologique***.** 10 éd. Paris: Quadrige/PUF, 1999.

Gramsci, Antonio. *Écrits politiques III 1923-1926***.** 1 éd. France: Gallimard, 1980.

Gramsci, Antonio. *Écrits politiques I 1914-1920.* 1 éd. France: Gallimard, 1981.

Weber, Max. *Économie et société 1*. 1éd. Paris: Agora-Pocket, 1995.

صحف ودوريات

بن جدو، غسان. «الربيع العربي فارس مقطوع الرأس». **صحيفة بيلا الإخبارية**، (السبت 18 شباط/ فبراير 2012)، متاح على:

http://www.bellanews.net/index.php/

جميل، دينا. «مصر على «القائمة السوداء» لـ«منظمة العمل الدولية»، **جريدة السفير**، (13/ 6/ 2013).

شكر، عبد الغفار. «25 يناير من الاحتجاج السياسي إلى الثورة الشعبية»، **مجلة الطريق**، العدد 1، (صيف 2011)، عبد الإله بلقزيز. «في أزمة الشرعية الديمقراطية»، مجلة **الطريق**، العدد 4 السنة 72، (شتاء 2013).

عبد القادر، أشرف عبد العزيز. «المحتجون:كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟». **مجلة السياسة الدولية**. (12أكتوبر2013)، متاحة على:

http://www.siyassa.org.eg

قرم، جورج. «الحلقة الضائعة في الثورات العربية (1)»، جريدة **السفير**، (5/ 8/ 2013).

اللباد، مصطفى. «الإخوان المسلمون» بين «الريع العربي» و«الربيع العربي!!؟»، **جريدة السفير**، (3/ 11/ 2012).

النقاش، فريدة. «بين استبداد العسكر والاستبداد الديني»، مجلة **الطريق**، العدد 4، السنة 72، (شتاء 2013).

هاسنير، بيير. «الثورات العربية: خيبات راهنة، آمال طويلة الأمد، وإنجازات دائمة»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (11/ 9/ 2011)، متاح على:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/2011913103620385948.htm

Bertrand Badie, «La revanche des sociétés arabes», *Le Monde*, (24.02.2011).

Ghassan Salamé, «Où vont les révolutions arabes?», *Le Nouvel Observateur*, N° 2430, (2 Juin 2011).

Stephen Walt ,«Social science and the Libyan adventure», *Foreign Policy*, (24/03/2011). in: http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/03/24/social_science_and_the_libyan_adventure.